النشرة الإخبارية

منظمة العفو الدولية

• مايو/أيار 2001 . المجلد 31. العدد 3
MAY 2001. Vol 31. No 03

للحروب حدود

تعرُّض المدنيين للتعذيب والقتل مع استمرار القتال في ليبيريا

يشكل المدنيون العزل مجدداً الضحايا الرئيسيين للقتال الدائر في ليبيريا – وهي دولة ما زالت تعاني من آثار حربها الأهلية المستمرة منذ سبع سنوات ارتكب خلالها جميع الأطراف انتهاكات هائلة لحقوق الإنسان.

وقد اعتُقل بصورة غير قانونية أكثر من 100 مدني، ينتمي معظمهم إلى مجموعة ماندينغو العرقية، اتُّهموا بدعم الغارة التي شنها أفراد المعارضة المسلحة في يوليو/تموز 2000 على مقاطعة لوفا الواقعة بشمال ليبيريا، وتعرضوا للتعذيب على أيدي قوات الأمن الليبيرية منذ العام الماضي. واحتُجز معظم الذين تعرضوا للتعذيب بمعزل عن العالم الخارجي في القاعدة العسكرية في غباتالا الواقعة في وسط ليبيريا وفي زنازين وحدة مكافحة الإرهاب الواقعة خلف القصر الحكومي في العاصمة منروفيا. وتعرضت النساء والفتيات الصغيرات للاغتصاب على أيدي قوات الأمن، ورُغم أن عشرات الأشخاص قد أُعدموا إثر إجراءات مقتضبة. كذلك ازدادت عمليات خطف المدنيين من جانب المتمردين.

واحتُجز المعتقلون في القاعدة العسكرية بغباتالا في حفر حُفرت في الأرض – بعضها ملئت بالماء – وتعرضوا للتعذيب بصورة منتظمة. وتعرض السجناء للجلد والضرب؛ وأُذيبت مادة بلاستيكية على أجساد بعضهم أو أُطفئت السجائر على جلدهم؛ وأُجبر آخرون على التمرغ بالوحل أو تناول الفلفل الحار. وقد تعرض المدنيون المتهمون بدعم المتمردين لأسلوب ربط أذرعهم بحبال مشدودة جداً حتى تلامس مرافقهم بعضها بعضاً وذلك في وحدة مكافحة الإرهاب وشعبة العمليات الخاصة. وقال رجل عجوز، احتُجز في غباتالا، لوفد منظمة العفو الدولية: «عند وصولنا إلى غباتالا أُرخيت قطع القماش عن وجوهنا وأجبرنا على رؤية العديد من المشاهد المروعة. وقد وُضع بعض السجناء في الماء الذي وصل إلى أعناقهم. وأُجبر الناس على الركض على قناني مكسورة وهم حفاة الأقدام. وشاهدنا عدة حفر ضيقة وُضع فيها السجناء». وكان الضحايا الذين التقى بهم مندوبو منظمة العفو الدولية ما زالوا يحملون ندوب وعلامات التعذيب وبدا بوضوح أنهم أصيبوا بصدمات. ورُغم أن عدداً من السجناء توفوا تحت وطأة التعذيب.

وتعرض السجناء المحتجزون في وحدة مكافحة الإرهاب بمنروفيا للجلد بصورة منتظمة وأُجبروا على القيام بأشغال شاقة، من بينها تكسير الصخور. وتم إذلال بعضهم بتلطيخهم بالوحل وإجبارهم على الجلوس تحت أشعة الشمس حتى يجف الوحل أو كانوا يُصفعون على وجوههم بعد أن يؤمروا بنفخ خدودهم.

وتحث منظمة العفو الدولية الحكومة الليبيرية على اتخاذ خطوات فورية لمنع التعذيب، بما في ذلك الاغتصاب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء للمتهمين بالمعارضة، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة. كذلك تدعو المنظمة جماعات المعارضة المسلحة إلى وقف عمليات الاختطاف وغيرها من انتهاكات الحقوق الإنسانية للمدنيين.

©Reuters/Popperfoto

يتعرض الأشخاص المتهمون بالتمرد لأسلوب ربط أذرعهم بحبال مشدودة جداً حتى تلامس مرافقهم بعضها البعض وذلك عقاباً لهم.

©NZ Herald/Kenny Rodger

متمرد فيجي مسلح يقود مجموعة من أنصار الانقلاب في العاصمة سوفا في 27 مايو/أيار 2000.

العنصرية وظاهرة الإفلات من العقاب تلقيان بظلالهما على الانتخابات في فيجي

تلقي العنصرية والجهود التي تبذلها الحكومة لفرض الهيمنة العنصرية لسكان فيجي الأصليين بظلالها على الاستعدادات الجارية للانتخابات الجديدة عقب المحاولة الانقلابية المصحوبة بالعنف التي وقعت في العام الماضي.

وتزداد حدة بواعث القلق إزاء مستقبل حقوق الإنسان في فيجي بسبب التجاهل الصارخ لسيادة القانون. وعندما أيدت المحكمة العليا في فيجي الدستور في مارس/آذار وأعلنت أن الحكومة الحالية غير شرعية، تحدت السلطات هذا الحكم، لكنها رضخت للضغط الدولي بالموافقة على إجراء انتخابات لتشكيل حكومة ديمقراطية في شهر أغسطس/آب.

وتتأثر عمليات تسجيل الأسماء في السجلات الانتخابية المقسمة على أساس عنصري في فيجي وغيرها من الاستعدادات بالانتهاكات العنصرية لحقوق الإنسان التي لم تتم تسويتها والجهود التي تبذلها الحكومة لتمييع حقوق الأقلية العرقية الكبيرة.

ومنذ المحاولة الانقلابية التي وقعت في مايو/أيار الماضي، تعرض الآلاف من الفيجيين المنحدرين من أصل هندي والمعروفين بالفيجيين الهنود، للتهجير الداخلي. وكان الفيجيون الهنود يشكلون نسبة 44 بالمائة من السكان. لكن الهجرة الجماعية تستنزف هذه النسبة الآن على أثر إجبار الآلاف منهم على ترك ديارهم ومزارعهم، نتيجة الهجمات العنصرية وعمليات الإخلاء والتهديد باستخدام العنف ضدهم.

وفي 19 مايو/أيار 2000، اقتحم متمردون في الجيش بقيادة المدني جورج سبايت مباني البرلمان مطالبين بتجريد المنحدرين من أصل هندي من سلطتهم السياسية. واعتقلوا رئيس الوزراء ماهندرا شودري وأعضاء حكومته الذين ينتمون إلى أعراق متعددة، واحتجزوهم كرهائن مدة تصل إلى 56 يوماً.

وتعرض رئيس الوزراء وابنه وغيرهما من الرهائن الفيجيين الهنود للضرب والتهديد بالإعدام. وفي الشوارع والقرى، حرَّض أنصار الانقلاب على وقوع موجات من الهجمات العنصرية ضد الفيجيين الهنود. وسُلبت ممتلكات المزارعين وأصحاب المحلات الفيجيين الهنود، غالباً لإطعام محتجزي الرهائن. وروِّعت جماعات غوغائية تنتمي إلى السكان الأصليين المدن والقرى واحتجزت العشرات من الرهائن وقتلت رجال الشرطة العُزَّل، وأطلقت النار على عدة ضباط في الجيش ومصور بريطاني، فضلاً عن نهب وسلب محطة تلفزيونية.

وأصيب العديد من المدنيين ورجال الشرطة وضباط الجيش بجروح. وفر أكثر من 370 فيجياً هندياً إلى ملجأ أقامته المجموعة الفيجية لحقوق الإنسان غير الحكومية. وأصبح منظمو الملجأ هدفاً للتخويف السياسي والتحقيقات الجنائية التي قامت بها الشرطة، بتهمة انتهاك سلطات الطوارئ.

وأمسك الجيش بزمام السلطة مؤقتاً عقب الانقلاب وشكل حكومة يهيمن عليها السكان الأصليون. وأصدر القائد العسكري مراسيم طارئة أعد صياغتها كبير القضاة الذي ينتمي إلى السكان الأصليين لتحل محل الدستور وتمنح الشرطة سلطات شاملة لاعتقال الأشخاص. وقد استقال عدة قضاة احتجاجاً على ذلك.

وعقب الإفراج عن جميع الرهائن في يوليو/تموز، قُبض على المئات من أنصار الانقلاب. وأسيئت معاملة العديد منهم في الحجز، وبدت على البعض علامات واضحة على الضرب.

التتمة في الصفحة الأخيرة

في الداخل

2 أخبار
آراء

3 مناشدات عالمية
أخبار موجزة

4 أخبار سارة – عيد ميلاد ٤٠ سعيد
رسالة من الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

مناشدات عالمية

3
- تعرّض أم كردية وابنها للتعذيب
- سجن نقيب طيار مغربي بعد محاكمة جائرة
- إعادة اعتقال سجيني رأي تنزانيين

التعايش مع العنف الذي تمارسه الشرطة

لدى جامايكا أعلى معدل في العالم نسبة إلى عدد السكان من عمليات القتل على يد الشرطة – ومع ذلك يتقاعس النظام عن مساءلة رجال الشرطة

أُردي برصاص الشرطة أكثر من 1400 شخص طوال السنوات العشر الماضية في جامايكا – وهذه أعلى نسبة لعمليات القتل على يد الشرطة في العالم نسبة إلى تعداد السكان. وفي حالات عديدة تطعن شهادات شهود العيان برواية الشرطة للأحداث – التي تزعم عادة بأن الضحايا قُتلوا في عمليات «لتبادل إطلاق النار» بعد أن فتحوا النار. كما أن الأدلة الجنائية تناقض هذه الروايات. وتصل الخسائر في الأرواح على يد قوات الشرطة الجامايكية إلى حد حالة طوارئ لحقوق الإنسان.

وفي 14 مارس/آذار 2001، حاصرت الشرطة منزلاً في بريتون في كينغستون. وحسب رواية الشرطة للأحداث، عندما طلبت الدخول إلى المنزل، جُوبهت بوابل من نيران الأسلحة. فرد رجال الشرطة على إطلاق النار وقتلوا سبعة شبان. ووفقاً لما قاله السكان المحليون ألقت الشرطة القبض على خمسة شبان وأوسعتهم ضرباً في الباحة الأمامية للمنزل، ثم أعدمتهم واحداً تلو الآخر. ووصف الجيران توسلات الشبان التي تفطر القلب، وهم يتضرعون لرجال الشرطة كي يبقوا على حياتهم. وقد أُطلقت النار على أحد الجيران الذي هب لنجدة المتوسلين وأحد المارة، فخرّا صريعين. وتأكد أخصائي في علم الأمراض كان يراقب عمليات التشريح بتكليف من منظمة العفو الدولية، أن ستة رجال أصيبوا بعدة جروح ناجمة عن طلقات نارية في الرأس؛ بعضهم من مسافة قريبة جداً. أما الآخر فأصيب بطلق ناري في صدره من مسافة قريبة جداً.

وهذه واحدة من سلسلة من الحالات التي حققت فيها منظمة العفو الدولية وانطوت على أدلة دامغة على تنفيذ الشرطة عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

قتل سيلفستر «بانك» وينت على يد الشرطة في 27 إبريل/نيسان 2000 في ماونت فيو، بكينغستون. وزعمت الشرطة أن النار أُطلقت عليه بعد أن خرج من منزله راكضاً وهو يحمل طفلاً ويطلق النار من مسدس خلال مداهمة قامت بها الشرطة. وحسب رواية الشهود، المدعومة بشريط تسجيل، أُردي في منزله بينما كان يتوسل لرجال الشرطة بالإبقاء على حياته. وذكر طبيب فيما بعد أن الجروح الناجمة عن طلقات نارية توحي بأنه قُتل بينما كان مستلقياً.

وفي حالات عديدة، يجري الطعن بروايات الشرطة أو لا يتوفر شهود مستقلون. وغالباً ما ترتكز القضايا على أقوال الضحية أو الشهود مقابل أقوال الشرطي المتهم. وتشكل جهود التستر على الانتهاكات و«قانون التزام الصمت» الذي يمنع رجال الشرطة من الإدلاء بشهاداتهم ضد بعضهم البعض، عقبات كأداء أمام وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب.

وثمة عدة وسائل أخرى تلجأ إليها الشرطة للتستر على الانتهاكات. وتتضمن منع الأفراد بالقوة من مشاهدة الحوادث؛ والتخويف والتهديد بالقتل؛ واتهام الضحايا أو الشهود المحتملين بارتكاب جرائم مثل الاعتداء أو حيازة المخدرات أو الأسلحة النارية؛ والتقاعس في الإبلاغ عن سوء التصرف وتقديم تقارير كاذبة أو ناقصة (عادة بالزعم أن عمليات إطلاق النار المميتة حدثت في سياق تبادل لإطلاق النار)؛ والتلاعب بالأدلة الجنائية. وفي جامايكا، نادراً ما تتقيد عمليات تشريح الجثث بالمعايير الدولية، ولو في حدها الأدنى.

وأبلغ رئيس هيئة الشكاوى لدى الشرطة منظمة العفو الدولية أنه لا يرى من المناسب أو الممكن مساءلة الشرطة الجامايكية على أساس المعايير ذاتها المطبقة في الدول الأخرى، بسبب ارتفاع عدد الجرائم التي تُستخدم فيها الأسلحة في البلاد.

وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة تكفل عدم استخدام الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون للقوة المميتة إلا عندما يتعذر تفادي ذلك لحماية الأرواح. ويجب أن يُبلَّغوا بحقهم وواجبهم في رفض الانصياع للأوامر التي قد تؤدي إلى ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

وللمزيد من المعلومات انظر تقرير «جامايكا: نحن الآن نخاف من الشرطة» (رقم الوثيقة: AMR 38/007/2001). والتقرير «جامايكا: عمليات القتل وأعمال العنف على يد الشرطة (رقم الوثيقة: AMR 38/001/2001).

©AI

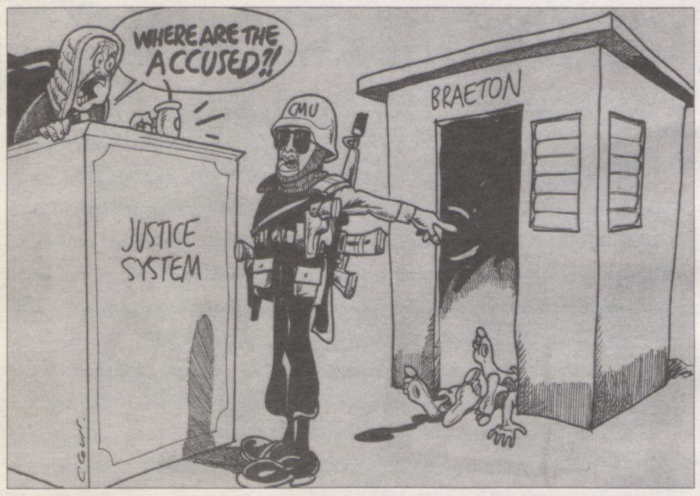

©Jamaica Observer

(أعلى) مركز شرطة محلي. (أسفل) كاريكاتير في إحدى الصحف يسخر من النظام

آراء

الجنود الأطفال. هل هم مجرمون أم ضحايا؟

أصيب العالم بصدمة وهو يشاهد صوراً للأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة ويصغي إلى قصص الفظائع المروعة التي ارتكبها هؤلاء الجنود الأطفال. ورغم ذلك، يستمر، في الواقع الفعلي، تجنيد الجنود الأطفال في العديد من الدول. وقد ذكرت التقارير الأخيرة لمنظمة العفو الدولية، وبخاصة تلك المتعلقة بأوغندا وسيراليون، كيف جرى إعطاء المخدرات للأطفال أو تجريدهم من إنسانيتهم أو تهديدهم بالأذى الجسدي أو الموت لإجبارهم على المشاركة في القتال.

واضطلعت منظمة العفو الدولية بدور بارز في حملة تسليط الضوء على استخدام الأطفال كجنود وجعل تجنيد الأطفال جريمة في جميع أنحاء العالم. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى إنشاء محاكم جنائية دولية (مثل المحكمة الخاصة بسيراليون والمحكمة الجنائية الدولية اللتين ستشكلان قريباً) ومحاكم وطنية لمقاضاة الذين جندوا الجنود الأطفال واستخدموهم. وفقاً للقانون الدولي، يجب تحميل أولئك الذين يجندون الأطفال ويتولون مسؤولية قيادية أو عليا عنهم تبعة الجرائم التي يرتكبها هؤلاء الأطفال.

لكن هل ينبغي أن تتوقف المساءلة عند هذا الحد؟ لقد ارتكب الجنود الأطفال العديد من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان. وكان العديد من ضحاياهم من الأطفال أيضاً. فهل يجب مقاضاة هؤلاء الأطفال أنفسهم ومطالبتهم بدفع تعويضات إلى ضحاياهم؟

كمبدأ عام، تدعو منظمة العفو الدولية إلى تقديم جميع الذين يرتكبون جرائم خطيرة مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب إلى العدالة. لكن في الأوضاع التي يرتكب فيها الأطفال جرائم، وبخاصة عندما يتم ترويعهم وتجريدهم من إنسانيتهم لإخضاعهم، تثار أسئلة معقدة حول مسؤوليتهم الجنائية. ففي سيراليون مثلاً، أعطي الجنود الأطفال مخدرات أو أجبروا تحت التهديد بالقتل على ارتكاب فظائع. وكانت أعمار بعض الجنود الأطفال الذين قاتلوا في سيراليون لا تتجاوز الخمس سنوات – وهذه سن صغيرة جداً يستحيل عليهم فيها استيعاب نتائج أعمالهم. وليس من مصلحة العدالة مقاضاة شخص اتضح أن لا سيطرة له على أفعاله.

بيد أنه توجد حالات، كان فيها الجنود الأطفال المعنيون يسيطرون على أفعالهم، ولم يُجبروا على ذلك أو يتم إعطاؤهم مخدرات أو إجبارهم على ارتكاب الفظائع. وفي هذه الظروف، تعتقد منظمة العفو الدولية أنه يجب مساءلة الجنود الأطفال عن أفعالهم، لكن أي إجراء جنائي يتخذ ضدهم يجب أن يراعي المعايير الدولية للمحاكمات العادلة المحددة للأطفال. وترد هذه المعايير بصورة رئيسية في اتفاقية حقوق الطفل التي تُعرِّف الطفل بأنه أي شخص لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره إلا إذا كان الطفل يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه. وهي تضع مصلحة الطفل الفضلى كأولوية في أي إجراء قانوني، وتقر بالحاجات الخاصة للأطفال ونقاط ضعفهم وتشدد على تأهيل الطفل وإعادة دمجه في المجتمع، عوضاً عن معاقبته. ويجب أن يكون القبض على الطفل أو اعتقاله أو سجنه هو الملجأ الأخير، وأن يُستخدم لأقصر فترة زمنية مناسبة.

ومن الواضح أن إجراء محاكمات عادلة في الحالات التي يمكن فيها إثبات المسؤولية وتأمين التأهيل الفعال لجميع الجنود الأطفال السابقين، أمر صعب في مرحلة ما بعد النزاع، التي تكون فيها البنية الأساسية الوطنية مدمرة والموارد نادرة. وتدعو منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي لتقديم كل الدعم والتشجيع الضروريين لهذه الدول لإرساء أسس السلام والأمن والعدالة لسكانها، الصغار منهم والكبار.

وفي العام 1998، أسست منظمة العفو الدولية وسواها من المنظمات غير الحكومية الدولية الائتلاف من أجل وقف استخدام الجنود الأطفال. وللحصول على المزيد من المعلومات، انظر موقع الإنترنت: www.child-soldiers.org للاطلاع على التقرير «مخالفة وصايا الرب: جيش الرب للمقاومة يدمر الطفولة» (رقم الوثيقة: AFR 59/01/97)، والتقرير «سيراليون: الطفولة من ضحايا النزاع» (رقم الوثيقة AFR 51/69/00)، والتقرير «القُصَّر في المملكة المتحدة: تقرير حول تجنيد الجنود الأطفال وإرسالهم إلى الميدان» (رقم الوثيقة: EUR 45/57/00) والتقرير «الجنود الأطفال: مجرمون أم ضحايا؟» (رقم الوثيقة: IOR 50/02/00).

المدافعون عن حقوق الإنسان في خطر

الحكومة تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان في بيلاروس

في العام 1999 استقبلت هيلاري كلينتون في البيت الأبيض، مديرة مركز حقوق الإنسان في مينسك، في بيلاروس. وفي العام نفسه، مُنحت فيرا سترمكوفسكايا جوائز دولية مرموقة لحقوق الإنسان في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا تقديراً لعملها كمدافعة عن حقوق الإنسان. ورغم ذلك تواجه في بيلاروس إمكانية سجنها مدة خمس سنوات، بزعم التشهير بموظف رسمي في سياق إحدى المحاكمات. واعتبرتها منظمة العفو الدولية سجينة رأي محتملة. ومنذ العام 1998، رُفعت ثلاث دعاوى جنائية مختلفة من هذا القبيل ضد فيرا سترمكوفسكايا، أُسقطت جميعها فيما بعد. وتواجه حالياً دعوى تشهير خاصة تطالبها بدفع 20000 دولار أمريكي وتتعلق بآخر تهمة من التهم الجنائية الثلاث ويمكن أن تسبب إفلاسها وتؤثر بشكل خطير على عملها كمدافعة عن حقوق الإنسان.

وفي يوليو/تموز 1999، قُبض على أوليغ فولتشيك، رئيس منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم المعونة القانونية للسكان، وتعرض للضرب على أيدي رجال الشرطة في مينسك حتى أُغمي عليه بعد أن شارك في مظاهرة ضد الرئيس. وقد واجه فولتشيك، الذي يرأس أيضاً مبادرة مدنية تحقق في موجه حوادث «الاختفاء» المحتملة لكبار أعضاء المعارضة البلاروسية، السجن لمدة عدة سنوات عقب اتخاذ إجراءات جنائية ضده. وشأنه شأن فيرا سترمكوفسكايا اعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي محتملاً.

وتشكل تجربتا فيرا سترمكوفسكايا وأوليغ فولتشيك نموذجاً للعراقيل الرسمية التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان في بيلاروس. وقد عانت منظمات حقوق الإنسان من مداهمات تعسفية قامت بها الشرطة ومصادرة لاحقة لمعداتها وموادها القيمة. وصدرت تحذيرات رسمية تهدد بالاستيلاء على أصولها وإغلاقها في نهاية المطاف. وتعرضت مكاتب العديد منها لعمليات اقتحام تمت عنوة وتثير الشكوك، ولخسارة أجهزة الكمبيوتر والوثائق على نحو شل قدراتها، وواجهت إخلاء مكاتبها وأُخضعت لفحص دقيق غير معتاد من جانب شرطة الضرائب. واشتكى المدافعون عن حقوق الإنسان من العبث بمراسلاتهم وتهديدهم بالطرد من النقابات المهنية، أو من خسارة وظائفهم أحياناً.

واجهت غالينا دريبيزوفا، وهي محامية تدافع عن حقوق الإنسان ورئيسة الجمعية البيلاروسية للمحاميات، العديد من العقبات البيروقراطية التي وُضعت في وجه سلسلة من الحلقات الدراسية لحقوق الإنسان نظمتها في المناطق المحيطة ببرست على الحدود البيلاروسية البولندية. وأبلغت منظمة العفو الدولية أن السلطات أقدمت عمداً على إغلاق أماكن الحلقات الدراسية مثل المدارس والمصانع، أو سحبت الإذن باستخدامها في اللحظات الأخيرة. وفي شهر فبراير/شباط من هذا العام أُجبرت مديرة قاعة للمناسبات تملكها البلدية في برست على الاستقالة بعد أن سمحت باستخدام المبنى لإحدى مناسبات حقوق الإنسان.

وفي يناير/كانون الثاني 2001، تعرضت للسطو منظمة أخرى يقع مقرها في برست وتعرف باسم فزها، وتشكل مركز مساعدة مهماً للمنظمات المدنية الأخرى العاملة على تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية. وفقدت المنظمة جميع أجهزتها التقنية. وحسبما ورد، اتسم التحقيق الذي أجرته الشرطة في حادثة السطو بالفتور. وليست فزها إلا واحدة في سلسلة كاملة من منظمات حقوق الإنسان التي تعرضت للسطو في الآونة الأخيرة، حيث فقدت معدات قيمة. وفي مينسك كان مركز حقوق الإنسان الذي تديره فيرا سترمكوفسكايا ومنظمة ربيع 96 واللجنة البيلاروسية-الهلسنكية ومنظمة المعونة القانونية للسكان من جملة منظمات أخرى لحقوق الإنسان عانت من معاملة مشابهة خلال العام 1999-2000.

وهذه مجرد عينة صغيرة من التجارب التي وصفها المدافعون عن حقوق الإنسان في بيلاروس لوفد منظمة العفو الدولية الذي زار بيلاروس في فبراير/شباط-مارس/آذار 2001. وسيصدر قريباً تقرير حول الزيارة (رقم الوثيقة: EUR 49/003/2001).

©AI

فيرا سترمكوفسكايا

مناشدات عالمية

تركيا

تعرُّض أم كردية وابنها للتعذيب

©Radikal-online <www.radical.com.tr>

تعرضت **فاطمة توكماك Fatma Tokmak** (في الصورة) وابنها عزت البالغ من العمر عامان للتعذيب بصورة متكررة على أيدي رجال شرطة إسطنبول خلال اعتقالهما لمدة 11 يوماً في العام 1996. ولم يُقدَّم أحد إلى العدالة حتى الآن. وتزعم أنها جُردت من ملابسها بعنف وأُجبرت على الاستلقاء عارية على الأرض وهُددت بالاغتصاب. وقد علقها رجال الشرطة من ذراعيها وألحقوا بها الأذى جنسياً.

وفي محاولة لانتزاع «اعتراف» من فاطمة، أقدموا على تعذيب عزت بالصدمات الكهربائية على ظهره وبإطفاء سيجارة مُشعَلة على يده. ثم أخذوا عزت منها قائلين لها، كما ورد «لن تريه مجدداً لأننا سنقتله الآن». وعُثر عليه في ملجأ فيما بعد وأُعيد إليها.

وكانت شرطة إسطنبول قد قبضت في 9 ديسمبر/كانون الأول 1996 على فاطمة توكماك، وهي امرأة كردية وابنها للاشتباه بانتسابها إلى جماعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم حزب العمال الكردستاني. ولا تزال فاطمة توكماك في سجن غيزبي، بتهمة الانتساب إلى عضوية حزب العمال الكردستاني، بانتظار محاكمتها التي يطالب الادعاء فيها بإنزال عقوبة الإعدام بفاطمة. ولم تتلق قط كشفاً طبياً أو نفسياً شاملاً.

➡ يرجى كتابة رسائل تدعو تركيا إلى الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها بموجب القانون المحلي والدولي في وضع حد لممارسة التعذيب وسوء المعاملة في الاعتقال؛ وإجراء تحقيقات مستقلة وشاملة، ومن بينها إجراء فحوص طبية ونفسية مناسبة، في مزاعم تعذيب عزت وفاطمة توكماك، وتقديم جميع المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. وترسل المناشدات إلى وزير العدل: Professor Hikmet Sami Turk, Minister of Justic, Adalet Bakani, Adalet Bakanligi, 06659 Ankara, Turkey. فاكس رقم: 5667 418 312 90+ ووزير الدولة المسؤول عن النساء والأطفال: Mr. Hasan Gemici, State Minister Office of the prime Minister, Basbakanlink, 06573 Ankara, Turkey. فاكس رقم: 0476 417 312 90+

المغرب/الصحراء الغربية

سجن نقيب طيار بعد محاكمة جائرة

يقضي حالياً **مصطفى أديب**، وهو نقيب طيار في سلاح الجو المغربي، عقوبة بالسجن مدتها سنتان ونصف السنة، بتهمة «التشهير بالجيش» و«عصيان الأوامر العسكرية». وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

ولمّا حاول الإبلاغ عن الفساد السائد في وحدته عبر القنوات الداخلية الملائمة، نقله رؤساؤه الضباط من منصبه عوضاً عن إجراء تحقيق في مزاعمه ومعالجتها. وعندما لم يجد وسيلة يلجأ إليها داخل القوات المسلحة، نشر المعلومات على الملأ. وألقي القبض عليه قبل أيام من نشر مقالة تنقل عنه إدانته للفساد داخل القوات المسلحة الملكية المغربية في جريدة لوموند الفرنسية.

وانتهكت محاكمته أمام المحكمة العسكرية في الرباط في فبراير/شباط 2000 المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وأُجريت خلف أبواب موصدة ولم يُسمح لشهود الدفاع بالمثول أمامها. وكان أحد القضاة رئيسه المباشر في الجيش، وأحد الأشخاص الذين زعم هذا النقيب أنهم متورطون في الفساد.

وفي يونيو/حزيران 2000، ألغت المحكمة العليا الحكم الصادر في فبراير/شباط على أساس وقوع تجاوزات إجرائية، لكنه أدين مجدداً بعد إعادة محاكمته في أكتوبر/تشرين الأول. كذلك أثيرت بواعث قلق حول عدالة هذه المحاكمة الثانية، بما في ذلك حقيقة عدم السماح لشهود الدفاع بالإدلاء بشهاداتهم. وقد أضرب مصطفى أديب عن الطعام مرتين احتجاجاً على الظلم الذي لحق به.

➡ يرجى كتابة رسائل تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن سجين الرأي مصطفى أديب.
بادئ ذي بدء ابعثوا برسائل إلى جلالة الملك محمد السادس، مكتب صاحب الجلالة، القصر الملكي، الرباط، المغرب. فاكس رقم: 93 7601 37 212+.
ويمكن أيضاً إرسال مناشدة إلى: م. عمر الزمان، وزير العدل، ميدان المأمونية، الرباط، المغرب، فاكس رقم: 10 37 72 37 212+ أو 72 30 73 37 212+ أو 40 89 73 37 212+

تنزانيا

إعادة اعتقال سجيني رأي

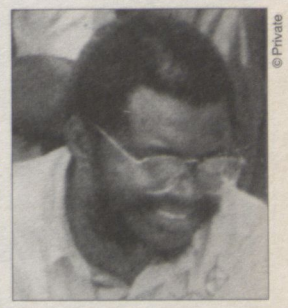
© Private

أصبح **جمعة دوني حجي Juma Duni Haji** (في الصورة) و**ماتشانو خميس علي Machano Ali Khamis**، وهما عضوان قياديان في الجبهة الموحدة المدنية المعارضة في زنجبار سجيني رأي مرة أخرى. فبعد مضي شهرين فقط على الإفراج عنهما عقب اتهامهما زوراً بالخيانة، وُجهت إليهما الآن تهمة زائفة بالقتل، وهي جريمة يعاقب عليها بالإعدام في تنزانيا.

وعلى إثر قضائهما أكثر من ثلاث سنوات بالسجن بتهمة الخيانة الملفقة، أُفرج أخيراً عن جمعة دوني حاجي، نائب الأمين العام للجبهة الموحدة المدنية، وعن ماتشانو خميس علي، وهو عضو سابق في البرلمان وعضو في اللجنة المركزية للجبهة الموحدة المدنية مع 16 سجين رأي آخرين أعضاء في الجبهة وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني 2000 بعد عدة أسابيع من إصدار محكمة الاستئناف التنزانية حكماً يقضي بأن تهم الخيانة غير قانونية.

ولكن الحرية التي حصلوا عليها أخيراً لم تدم طويلاً. إذ اعتُقل الرجلان مرة أخرى في بلدة زنجبار في 21 فبراير/شباط 2001 بتهمة المشاركة في مظاهرة غير قانونية جرت فيها. وأُفرج عنهما بعد بضعة أيام فقط، لكن أعيد القبض عليهما فوراً واتُهما بقتل شرطي خلال مظاهرة أخرى جرت في ويتي، بجزيرة بمبا، لم يشاركا فيها، وهما محتجزان حالياً في سجن زنجبار المركزي. وتخشى منظمة العفو الدولية من إمكانية نقلها إلى بمبا حيث يمكن أن يتعرضا لخطر التعذيب أو سوء المعاملة ولن يحصلا على محاكمة عادلة.

وكانت المظاهرة التي بدأت سلمية واحدة من عدة مظاهرات نظمتها الجبهة الموحدة المدنية في 27 يناير/كانون الثاني 2001 للمطالبة بإجراء انتخابات جديدة، رغم حظر الشرطة للمظاهرات. وأطلقت قوات الأمن النار على عشرات المدنيين فأردتهم قتلى، وقبضت على مئات غيرهم وعرَّضتهم للتعذيب. وقُتل شرطي واحد على أيدي المتظاهرين. وأخلي سبيل معظم الموقوفين بكفالة بانتظار إمكانية تقديمهم للمحاكمة بتهمة التظاهر غير القانوني، لكن 20 شخصاً منهم على الأقل يظلون رهن الاعتقال بتهمة قتل الشرطي.

➡ يرجى كتابة رسائل تدعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن سجيني الرأي جمعة دوني حجي وماتشانو خميس علي، وإجراء تحقيق مستقل وحيادي في عمليات القتل والتعذيب على أيدي قوات الأمن خلال المظاهرات التي اندلعت في يناير/كانون الثاني. أرسلوا المناشدات إلى:
His Excellency Amani Abeid Karume, President of Zanzibar, PO Box 2422, Zanzibar, Tanzania. فاكس رقم: 00255 242 33722 أو 00255. 242 31822 وأرسلوا مناشدات لإجراء تحقيق مستقل إلى رئيس الحكومة الاتحادية: سيادة بنجامين مكابا Dar es Salaam, Tanzania. His Excellency Benjamin Mkapa, Office of the President, PO Box 9120, فاكس رقم: 255 222 113425+

أخبار موجزة

منظمة العفو الدولية

ألمانيا

عنصرية

سُلطت الأضواء على العنصرية في ألمانيا في مارس/آذار عند افتتاح جلسات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري التي تعقد في جنيف مرة كل سنتين. وقد أطلعت منظمة العفو الدولية اللجنة على بواعث قلقها إزاء استمرار مزاعم إساءة الشرطة معاملة الرعايا الأجانب في ألمانيا التي برزت كإحدى الدول التي يُنظر في أوضاعها خلال الجلسات. وفي حين رحبت اللجنة ببعض التطورات التي جرت في مجال حقوق الإنسان، مثل تأسيس المعهد الألماني لحقوق الإنسان المستقل، إلا أنها رددت أيضاً بواعث قلق منظمة العفو الدولية حول «الأنباء المتكررة للحوادث العنصرية في مراكز الشرطة، فضلاً عن إساءة المعاملة التي يمارسها الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون ضد الأجانب».

بيرو

تحرك دولي ضد التعذيب

نجح أسبوع التحرك الدولي ضد التعذيب في بيرو في إقناع الرئيس فالنتين بانياغوا بالتوقيع على عريضة يلتزم فيها باستئصال شأفة التعذيب في البلاد. واستباقاً للانتخابات التي تجري في إبريل/نيسان، دعا التحرك الذي جرى بين 19 و25 مارس/آذار، وتضمن اجتماعات ومظاهرات قامت بها مجموعات الشبيبة والطلبة في كل من نيوزيلندا وفنزويلا وبلجيكا والولايات المتحدة الأمريكية وبيرو، أربعة مرشحين للانتخابات الرئاسية في بيرو إلى الالتزام ببرنامج الاثنتي عشرة نقطة الذي وضعته منظمة العفو الدولية لمنع التعذيب.

البرازيل

رسائل منظمة العفو الدولية تساعد أحد ضحايا التعذيب ووالدته

يتلقى خوسيه (ليس اسمه الحقيقي) البالغ من العمر 16 عاماً، والذي عانى من مشاكل نفسية منذ تعرضه للتعذيب في الاعتقال في العام 1999، معالجة نفسية وتظهر بوادر ملموسة على تحسن حالته. وقد ارتفعت كثيراً معنويات خوسيه وأمه إيراتشي أوليفيرا دوس سانتوس، التي أصيبت بنوبة اكتئاب شديد بعد أن ناضلت من أجل لفت انتباه الرأي العام إلى تعذيب ابنها، لدى تلقيهما أكثر من 1000 رسالة دعم بعث بها أعضاء منظمة العفو الدولية في شتى أنحاء العالم.

مناشدات عالمية تحديث

تركمانستان (ديسمبر/كانون الأول 2000) نُقل شاغيلدي أتاكوف Shagildy Atakov، المسجون لمجرد ممارسته أنشطة دينية سلمية، في مناسبتين. فعقب الضغط الذي مارسه المجتمع الدولي الذي زعم أنه على وشك مفارقة الحياة بعد إساءة معاملته وإعطائه على نحو غير ملائم عقاقير تؤثر على العقل والمزاج، نُقل في منتصف فبراير/شباط 2001 من معسكر سيدي للعمل إلى مستشفى للسجناء في بلدة ماري. وفي 1 مارس/آذار ورد أنه أُعيد إلى معسكر العمل، حيث وُضع في زنزانة للعقاب. وبحسب المصادر غير الرسمية، نُقل في 23 مارس/آذار مسافة 800 كيلومتر عبر تركمانستان من معسكر سيدي للعمل الواقع في الشرق إلى سجن محاط بإجراءات أمنية قصوى في مدينة تركمانباشي (كراسنوفودسك سابقاً) الواقعة على بحر قزوين في غرب البلاد. ولا تعرف منظمة العفو الدولية السبب الرسمي لنقله، لكن يبدو أنها محاولة لمنع العالم الخارجي من الحصول على معلومات حول وضعه.

©AI

أعضاء منظمة العفو الدولية يحتفلون رافعين علماً على شاطئ مويزنبرغ في جنوب أفريقيا، 1995

عيد ميلاد سعيد

منظمة العفو الدولية تحتفل بأربعين عاماً من النضال

يستعد هذا الشهر أعضاء منظمة العفو الدولية في جميع أنحاء العالم لإقامة سلسلة من الاحتفالات لإحياء الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس المنظمة. ويجري تنظيم حفلات موسيقية ومهرجانات وحملات دعائية ومناسبات لجمع الأموال وعروض للألعاب النارية في دول مختلفة في العالم احتفالاً بالميلاد التاريخي لمنظمة العفو الدولية.

ويغتنم العديدون هذه المناسبة كمنطلق لتعبئة أعضاء جدد. وباستخدام موضوع الذكرى الأربعين، يخطط هيكل المنظمة في فلسطين لاجتذاب 40 عضواً جديداً، ويستضيف حدثاً كبيراً تشارك فيه شخصيات محلية. ويأمل فرع ألمانيا باجتذاب 40 ألف عضو جديد وإرساء الأساس للعطايا الكبيرة.

ويقيم فرع المملكة المتحدة مناسبة كوميدية كبرى لجمع الأموال في استاد ويمبلي في لندن يستضيفه الكوميدي الشهير إدي إزارد. ويزمع فرع جنوب أفريقيا إقامة حفل موسيقي عند انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمناهضة العنصرية في سبتمبر/أيلول. كذلك تخطط فروع لوكسمبورغ وتونس وسلوفينيا وبيرو لإقامة حفلات موسيقية احتفالاً بهذه المناسبة.

ويجمع فرع نيوزيلندا رسومات وصوراً لأنشطته ونجاحاته لإقامة معرض تاريخي مصور، ويعمل فرع أسبانيا على إنتاج تقويم للعام 2001 وكُتب حول تاريخ منظمة العفو الدولية. وسينشر فرع السويد سلسلة من الإعلانات في «ركن العائلة» في الصحف يعلن فيها عن حلول الذكرى السنوية لإنشاء المنظمة ويطلب تبرعات كهدية للاحتفال بالمناسبة، بينما سيعلق فرع منغوليا إعلانات على وسائل النقل العامة طوال شهر مايو/أيار. ويأمل فرع الدانمرك في أن يعمل على إصدار طابع بريدي تذكاري لمنظمة العفو الدولية.

وسيكون لدى بعض الفروع مناسبة إضافية تحتفل بها، إذا إنها ستحيي الذكرى السنوية لتأسيسها. واحتفالاً بالذكرى السنوية العشرين، سيقيم فرع البرتغال حفلاً موسيقياً كبيراً يبثه التلفزيون في مدينتين تشارك فيه 20 فرقة موسيقية وموسيقيين. ويحتفل فرع باراغواي بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسه بحملة هائلة لاجتذاب الأعضاء الجدد.

في 28 مايو/أيار 1961، أطلق المحامي البريطاني بيتر بنينسون نداءً للعفو 61 بمقالة كتبها في صحيفة الأوبزرفر. وكان قد قرر القيام بالتحرك بعد أن قرأ خبراً عن زج طالبين برتغاليين في السجن كانت «جريمتهما» أنهما شربا نخب الحرية. وأعيد نشر النداء في الصحف في شتى أنحاء العالم وفي غضون ستة أشهر، تحول ما بدأ كمجهود دعائي وجيز إلى حركة دولية دائمة. وفي إبريل/نيسان 2001، نال بيتر بنينسون جائزة عن الإنجازات التي حققها في حياته من تشري بلير، المحامية وزوجة رئيس الوزراء توني بلير في حفل توزيع جوائز فخر بريطانيا المرموقة.

واليوم لدى منظمة العفو الدولية أكثر من مليون عضو ومشترك في ما يربو على 140 بلداً ومنطقة. وهناك ما يفوق 7500 مجموعة محلية ومجموعات للشبيبة والطلبة وغيرها من المجموعات المتخصصة، فضلاً عن الأعضاء الأفراد والمنسقين في 100 دولة ومنطقة.

أخبار سارة

وبحلول إبريل/نيسان 2001، لم يبق في السجن إلا قلة من أنصار الانقلاب بانتظار تقديمهم للمحاكمة، بينما أُسقطت التهم التي وُجهت إلى آخرين عندما تخلف ممثلو النيابة العامة عن الحضور إلى المحكمة أو تقديم أدلة كافية. وسُمح للعديد من مرتكبي الجرائم المرتبطة بالانقلاب، وبخاصة الانتهاكات العنصرية لحقوق الإنسان بالإفلات من قبضة العدالة. ورغم صدور بيانات حكومية حول إجراء تحقيقات، فإن ضحايا الانقلاب المنتمين إلى المجموعتين العرقيتين الرئيسيتين ما زالوا ينتظرون إقامة العدالة. ومن

تتمة الصفحة الأولى

أصل 15 شخصاً عُرف بأنهم لقوا مصرعهم، تعرض ستة منهم للضرب حتى الموت على أيدي الجنود الذين كانوا يقمعون تمرداً في نوفمبر/تشرين الثاني 2000 قام به متمردو الحركة الانقلابية الذين أُفرج عنهم سابقاً. ولجأت القوات المسلحة إلى عمليات اعتقال تعسفية للعشرات من المتهمين بالتمرد، كان العديد منهم في المستشفيات بسبب تعرضهم للمعاملة السيئة، ومُنع أفراد عائلاتهم من زيارتهم. وبحلول مارس/آذار 2001، لم تُنشر على الرأي العام أي نتائج للتحقيقات الرسمية أو لتشريح الجثث، ولم يُعرف بأنه جرى تقديم أي شخص إلى العدالة.

رسالة من الأمين العام لمنظمة العفو الدولية

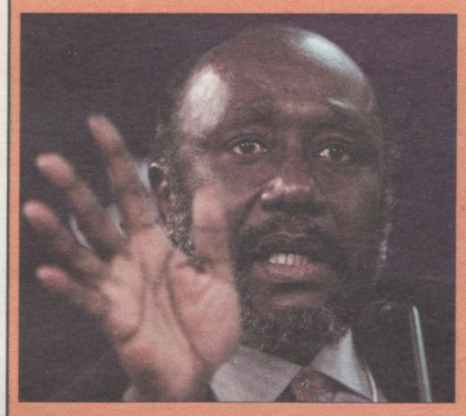

Photo by STR. © Reuters 2001

أصدقاء وأنصار المنظمة الأعزاء،

في هذا الشهر تم تسليم الشمعة التي أضاءها بيتر بنينسون منذ أربعين عاماً إلى أمين عام جديد هي آيرين خان.

وفي الأعوام الأربعين الماضية، شاهدنا عقوبة الإعدام وهي تلفظ أنفاسها الأخيرة؛ وتم تجريم ممارسة التعذيب؛ ولم يعد رؤساء الدول يتمتعون بالحصانة من العقاب؛ وجرى إنشاء محكمة جنائية دولية. وأخذ عدد سجناء الرأي يتناقص، وقل احتمال تعرضكم للاعتقال بسبب أفكاركم والتعبير عنها. هذه هي الأخبار السارة.

لقد أُسست منظمة العفو الدولية في وقت كان فيه النزاع العقائدي والاستراتيجي للحرب البادرة يزرع الشقاق في العالم. أما الآن فنحن نعيش في عالم «العولمة» الذي ستلعب فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دوراً حيوياً في السنوات المقبلة في تحديد الحقوق الإنسانية للأفراد.

وفي أغلب الأحيان ما زالت انتهاكات خطيرة لحقوق المرأة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والاغتصاب والضرب والقتل، تقابل بالتجاهل. وتعمل منظمة العفو الدولية بشكل حثيث على اختبار طرق يمكن فيها التأثير على كل من الدول والأفراد والجهات الخاصة لتغيير التقاليد التي سمحت بإفلات الانتهاكات المرتكبة ضد المرأة من الفحص والتمحيص.

وفي دول عديدة، تحتدم النزاعات المسلحة ويتحمل المدنيون بشكل متزايد العبء الأكبر من المعاناة. وقد دفع الإحساس بالعجز إزاء هذه الكوارث المتكررة منظمة العفو الدولية إلى مراجعة دورها في الأوضاع التي تشهد نزاعات مسلحة ووضع استراتيجيات لمنع وقوع انتهاكات في مثل هذه النزاعات والتصدي لمرتكبيها.

كذلك نود مساءلة الشركات، لأنه في عالم يهيمن عليه الاقتصاد، من الأهمية بمكان أن يتحمل الذين يملكون السلطة مسؤولياتهم تجاه إخوانهم في الإنسانية. وسكوت المصالح التجارية الجبارة عن الظلم ليس حياداً.

هذه هي التحديات التي تحملها منظمة العفو الدولية معها إلى القرن الحادي والعشرين. وتكفل بقاءها واحدة من أكثر المنظمات مواكبةً للعصر.

وبعد ثماني سنوات أمضيتها في منصبي، أتركه وأنا أحمل ذكريات عديدة. ذكريات احتفالات مثل تسمية المفوض السامي الأول لحقوق الإنسان وعندما ضمّنا قانوناً أساسياً يليق بالمحكمة الجنائية الدولية. والاحتفالات التي كنا نقيمها كلما تكللت حملاتنا بالنجاح، وعندما أُلقي القبض على بينوشيه أخيراً ومثل أمام محكمة قضائية.

وأود أن أتوجه بالشكر إليكم جميعاً على صداقتكم ودعمكم وبالنيابة عن جميع الضحايا الذين مددتم لهم يد العون. واعلموا أن منظمة العفو الدولية ما زالت قوة يحسب لها حساب في هذا العالم.

بيير سانييه

بيير سانيه يتحدث في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا، يناير/كانون الثاني 2001

الديمقراطية في البحرين

في استفتاء تاريخي جرى يومي 14 و15 فبراير/شباط، صوّت شعب البحرين بأغلبية ساحقة لصالح ميثاق وطني سيعيد الديمقراطية إلى البلاد للمرة الأولى منذ العام 1975، عندما جرى حل برلمان منتخب بعد سنتين فقط من تشكيله.

وطرح الاستفتاء على الشعب أمير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي يحكم البحرين حالياً عن طريق حكومته ومجلس الشورى. وسيقيم الميثاق الوطني نظاماً ملكياً دستورياً مع نظام تشريعي يتألف من مجلسين – برلمان منتخب يتمتع بسلطات تشريعية كاملة سيتم انتخابه بحلول العام 2003 ومجلس شورى يعين الأمير أعضاءه. وسيحق للمواطنين الذكور والإناث المشاركة في الحياة العامة والتصويت. كما سيتم إنشاء سلطة قضائية مستقلة ومحكمة دستورية. ويحدد الميثاق أيضاً مبادئ توجيهية بشأن قضايا مهمة لحقوق الإنسان، من ضمنها دور المرأة. ويضمن حرية التعبير والحقوق الفردية وتطوير المنظمات غير الحكومية.

وكان الاستفتاء جزءاً من تطورات غير عادية جرت في مجال حقوق الإنسان في البحرين هذا العام. وقبل أقل من أسبوع من موعد الاستفتاء، أصدر أمير البلاد أمراً بالإفراج عن جميع السجناء والمعتقلين السياسيين الموقوفين بشأن الاضطرابات المدنية التي وقعت في التسعينيات. وإضافة إلى ذلك أُبلغ 108 مواطنين بحرينيين يعيشون في المنفى القسري بأنهم يستطيعون العودة إلى البحرين. كذلك دعي بحرينيون آخرون يعيشون في المنفى القسري ولم ترد أسماؤهم في العفو، للعودة إلى البحرين. وقد عاد الآن عشرات البحرينيين إلى البلاد.

كذلك وعدت الحكومة بمنح الجنسية إلى نحو 10 آلاف من السكان البدون (بدون جنسية)، ومعظمهم من الشيعة، بحلول نهاية هذا العام.

وتواصلت التطورات الإيجابية عندما ألغى الأمير في 18 فبراير/شباط «القانون بمرسوم الخاص بإجراءات أمن الدولة» للعام 1974، الذي خوّل وزير الداخلية اعتقال الأفراد من دون تهمة أو محاكمة مدة تصل إلى ثلاث سنوات. وفي اليوم نفسه ألغى الأمير محكمة أمن الدولة التي قصّرت إجراءاتها على مر السنين عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

والتحدي الذي تواجهه الحكومة والشعب في البحرين الآن هو كيفية ترجمة مبادئ حقوق الإنسان الواردة في الميثاق الوطني إلى ممارسة يومية. وقد زار وفد عن منظمة العفو الدولية البحرين في مارس/آذار 2001 وأجرى محادثات مع كبار المسؤولين في الحكومة، ومن بينهم أمير البلاد وولي العهد. والتقى الوفد بسجناء رأي سابقين وبحرينيين عادوا من المنفى القسري وبممثلين عن جمعيات غير حكومية، بمن فيهم أعضاء جمعية حقوق الإنسان التي شُكلت حديثاً.

Amnesty International
International Secretariat
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
email newslett@amnesty.org
subscriptions
ppmsteam@amnesty.org
www.amnesty-arabic.org

قيمة الاشتراك 12 جنيهاً إسترلينياً (18 دولاراً أميركياً) لمدة عام واحد و30 جنيهاً إسترلينياً (45 دولاراً أميركياً) لمدة ثلاث سنوات. ISSN 1472-443X رقم الوثيقة: NWS 21/004/2001